الفصل الثالث

الإتجاه العضوي

1 ـ الجذور التاريخية للفكر الوضعي وتطوره.

2 ـ أوجست كونت: تبلور علم الاجتماع الوضعي.

3 ـ هربرت سبنسر: الإتجاه التطوري وعلم الاجتماع الوضعي.

4 ـ إميل دوركهايم: نقد الاتجاه الوضعي.

5 ـ خلاصة ونتائج.

1 ـ الجذور التاريخيّة
للفكر الوضعي وتطوره

تضرب الوضعيّة بجذورها التاريخية والفكرية في التاريخ الأوربي لمرحلة ما قبل الثورة الفرنسية بكثير، حيث نجد البداية الحقيقية لدى السوفسطائيين في العالم الإغريقي القديم باعتمادهم على التجربة في بحوثهم، وتخيلهم عن الاستطلاعات الميتافيزيقية. فقد كان منهجهم أمبيريقياً استقرائياً. كما كان لتأثير العلم الطبيعي وتطوره تأثير على الحياة الاجتماعية، وظهور النزعة الوظيفية التي بدأت تظهر بشكل واضح منذ القرن السابع عشر نتيجة النجاحات الكبيرة للعلم في العالم الحديث[1].

ويمكن القول بأن الوضعيّة ـ كنسق نظري متكامل ـ ظهرت في العقد التالي لوفاة هيجل، حيث رفع شعار الفلسفة الوضعية حينما نشر أوجست كونت في هذه الفترة كتابه «دروس عن الفلسفة الوضعيّة» فيما بين عامي 1842 ـ 1880. كما نشرت فلسفة «شتال» الوضعيّة في الدولة بين 1830 ـ 1837، وبدأ «شيلنج» عام 1941 محاضراته التي ألقاها في برلين عن الفلسفة الوضعية[2]. فقد حاول «كونت» أن يسعى بنظريته إلى تحقيق حالة من الاتساق العام في المجتمع، حيث أن النظام لا يمكن أن يقوم إلاّ على أساس نوع من الاشتراك في الأفكار بين أولئك الذين يكوّنون المجتمع من حيث أن الاتساق العام هو

---

(1) د. علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، الطبعة الثانية، مصدر سابق، ص 203 ـ ص204.

(2) هربرت ماركيوز، العقل والثورة. هيجل ونشأة النظرية الاجتماعيّة ترجمة د. فؤاد زكريا، الطبعة الأولى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 1970) ص 311.

الحقيقة الأساسيّة في النظام الاجتماعي[1].

إن الفكر الوضعي إستند على حقيقة العلم والمنطق التجريبي، رافضاً الفكر الميتافيزيقي، ومستفيداً من العلوم الطبيعيّة في تفسير الظواهر الاجتماعية، وإيجاد القوانين التي تخضع لها، أيّ أن الوضعية تقوم على «تأكيد الوقائع العلمية ونبذ التأملات النظرية»[2]. بالاعتماد على دراسة ما هو كائن بالفعل أو ما هو قائم، بدلاً من الأفكار التأملية الميتافيزيقية التي كانت منشغلة بما يجب أن يكون عليه الفكر، وما ينبغي أن يكون عليه المجتمع.

ويعتقد الكثير من الباحثين بأن الفلسفة الوضعية هي قمة التطور الذي حدث في الفكر الإنساني حيث مرّت بثلاث مراحل:

مرحلة التفكير الثيولوجي أو الخيالي، مرحلة التفكير الميتافيزيقي أو المجرد، ثم أخيراً مرحلة التفكير الوضعي التي يهتم - برأي كونت - بإخضاع الظواهر الاجتماعيّة لنفس القوانين الفلكيّة والفيزيائية والكيميائية والفسيولوجيّة، باعتبارها ظواهر أكثر تفرداً وأشد تعقيداً من الظواهر الطبيعيّة[3].

ومن الواضح أن فترة نشوء علم الاجتماع وما تبعها، أظهرت عدداً كبيراً من الاتجاهات الفكرية التي ساهمت في بلورة علم الاجتماع المعاصر ونظرياته، ومنها الاتجاه الوضعي الذي سنختار أبرز مفكريه من ناحية الريادة والتأثير، وهم أوجست كونت وهربرت سبنسر وإميل دوركهايم، ومن ثم تحليل أفكارهم ونظرياتهم بما يعطي رؤية متكاملة لهذا الاتجاه الفكري.

---

(1) د. علياء شكري، علم الاجتماع الفرنسي المعاصر (القاهرة: دار الكتب الجامعية 1972) ص 5.

(2) هنتر مید، الفلسفة أنواعها ومشكلاتها، ترجمة فؤاد زكريا (القاهرة: دار النهضة 1969) ص 432.

(3) د. علي ليلة، مصدر سابق، ص 75 - 76.

2 ـ أوجست كونت
تبلور علم الاجتماع الوضعي

لم تكن مراحل حياة أوجست كونت (1798 ـ 1857) منفصلة عن أفكاره الوضعيّة وتحليلاته الاجتماعية، وإنما هي انعكاس للفترة التي عاش فيها هذا العالم الفرنسي. فقد ولد في مدينة مونبلييه بفرنسا سنة 1798 من أسرة كاثوليكيّة شديدة التدين. وكان موهوباً بالعلوم الرياضية، فالتحق بالمدرسة الهندية بباريس في السادسة عشرة من عمره، والتي أنشأتها الثورة الفرنسيّة.

وقد تأثر كونت بالعديد من علماء عصره، وانبهر بالحياة العلميّة، واختط لنفسه طريقاً فكرياً خاصاً به. واختلف مع أستاذه سان سيمون حول فكرة الإصلاح الاجتماعي والإصلاح العلمي من حيث الترتيب والأهمية، فهو يرى بأن الإصلاح العلمي ينبغي أن يتقدم من ناحية الأهمية والأولوية على الإصلاح الاجتماعي، لأنه الخطوة الأولى لعملية التغير والإصلاح الاجتماعي. ويعتبر عام 1826، العام الذي بدأ بالترويج لأفكاره الجديدة في الفلسفة الوضعية حيث اجتذبت محاضراته بعض العلماء، ولكنه بعد ثلاث محاضرات اعترته أزمة عقليّة أدت إلى توقفه لعدّة سنوات، حيث عاد 1829 لمواصلة محاضراته... ومن ثم بدأ بطبع المجلد الأول من هذه المحاضرات باسم «دروس في الفلسفة الوضعيّة»، ثم أكمل هذا الكتاب في ستة مجلدات، لينهي حياته بعد فصله من وظيفته الصغيرة في المدرسة الهندية. وقد تأثر هذا العالم بالكثير من فلسفات ديكارت وتيرجو وكوزان[1].

---

(1) تم الاستفادة من حياة كونت من: عبد المجيد عبد الرحيم، تطور الفكر الاجتماعي (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية 1969) ص 196 ـ 197.

يعود الفضل لأوجست كونت بتأسيس علم الاجتماع، حيث أدخل لأول مرة مصطلح علم الاجتماع (Sociology)، أيّ علم دراسة المجتمع البشري. وكان الهدف من إنشاء هذا العلم هو اكتشاف قوانين النظام الاجتماعي الذي يحافظ على استقرار وثبات المجتمع.

ويعود الفضل للعالم كونت لتأسيسه للاتجاه الوضعي الذي يعارض التنبؤات للمسببات البديلة، والاعتماد على المعرفة العلميّة للوقائع والظاهرات، والنظر إلى جميع الظاهرات على أنها خاضعة لقوانين طبيعيّة لا تتغيّر. وتوصل إلى ما أسماه قانون الحالات الثلاثة؛ بمعنى أن التفكير الإنساني مرّ عبر ثلاث مراحل: المرحلة الأولى وهي المرحلة الدينيّة (اللاهوتيّة) التي تفسر الظاهرات بقوى خارجية عنها. أما المرحلة الثانية وهي المرحلة الميتافيزيقية (ما وراء الطبيعة) التي تفسر الظاهرات الاجتماعية من خلال معان وأفكار مجردة وعلل أولى لا يمكن إثباتها. والمرحلة الثالثة وهي المرحلة الوضعيّة (مرحلة الفهم العلمي)، والتي تفسر الظاهرات تبعاً للقوانين التي تحكمها والأسباب المباشرة التي تؤثر فيها. ويفهم من هذا القانون أن كونت اعتبر الفكر محرك المجتمع وصانعه ودافعه[1]. وهذا يعني أن التغير في الفكر يؤدي إلى تحول المجتمع من حالة إلى أخرى، حيث الفكر أولاً ثم الوجود.

ويشير عدد من الباحثين إلى أن الثورة الفرنسية وإفرازاتها الاجتماعيّة والفكرية هي التي جعلته يختار نزعته الوضعيّة في حل مشكلات المجتمع الفرنسي، وإيجاد الحلول لها، بعد أن لاحظ سيطرة التفكير الديني الميتافيزيقي في تفسير الظواهر الاجتماعيّة. فوضع كونت قوانين اجتماعية وأخلاقيّة

---

(1) د. عبد الباسط عبد المعطي، إتجاهات نظرية في علم الاجتماع (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون 1981) ص 95.

وشرعيّة جديدة يمكن أن يسير عليها المجتمع الفرنسي. ومثل هذه القوانين أخذها من عدّة علوم أهمها السياسة والاقتصاد والقانون وعلم النفس، حيث أسست هذه القوانين الصرح المنهجي والموضوعي للعلم الجديد، الذي وضع أسسه ومنهجه ومضمونه[1].

وقد اعتقد كونت أن الفلسفة الوضعيّة أكثر سمواً من الفلسفات السابقة عليها، وهي وحدها القادرة على التسليم بالقانون الأساسي المتعلق بالتطور البشري المستمر، حيث يصور تطور الكائن نتيجة ضرورية لمجموعة متدرجة من التحولات السابقة. كما تتناول الظواهر الاجتماعية بذات الروح العلمية التي تحكم تناول الظواهر الطبيعيّة. ويؤكد كونت أيضاً بأن العلم الحقيقي لا هدف له سوى تأسيس النظام العقلي الذي يعتبر أساساً لكل نظام[2].

إن دعوة كونت إلى دراسة الظواهر الإنسانية دراسة علميّة وضعيّة، واعتبار الظواهر الاجتماعية تخضع لقاعدة الحتميّة والجبريّة، جعلته يدعو إلى دراسة فيزيولوجية المجتمع عن طريق بعدين. الأول الإستاتيكي السكوني، والثاني الديناميكي الحركي. وعلى هذا الأساس قسم علم الاجتماع إلى قسمين رئيسيين هما:

1 ـ قسم سكوني Static، يتضمن دراسة أحوال المجتمع كما هي موجودة فعلاً، وأساس الحالة الاستقرارية في المجتمع هو النظام.

2 ـ قسم ديناميكي Dynamic، ويعني بدراسة حركة المجتمع ونموه المستمر، وأساس الحالة الديناميكية في المجتمع هو التقدم. وهذا يعني ضرورة ربط قوانين السكون بقوانين الحركة في كل تنظيم اجتماعي.

---

(1) د. محمد علي محمد، في النظريات الاجتماعية المعاصرة، مجلة المعرفة، العدد 6، القاهرة 1973، ص 43.

(2) د. علي ليلة، مصدر سابق، ص 209 ـ 210.

وبشكل عام يمكن القول بأن كونت قد ساهم في بناء النظرية الاجتماعية من خلال أفكاره الوضعية بما يتعلق بالمجتمع وتطوره. ويمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

(1) قسم الوقائع الاجتماعية إلى مجموعات سياسيّة واقتصادية ودينية وخلقيّة... إلى غير ذلك. وهذه المجموعات تقوم بينها علاقات وظيفيّة مترابطة. بمعنى أن أيّ تغير يطرأ على إحدى هذه المجموعات يسبب تغيراً مماثلاً في المجموعات الأخرى التي ترتبط بها برابطة وظيفيّة. مما يجعلنا نقرّر بأن كونت وضع أساساً هاماً من أسس النظرية الاجتماعية التي تطورت في ما بعد على يد المدرسة الوظيفية في إنكلترا.

(2) نبه علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر إلى اعتماد العلم في تأسيس النظرية الاجتماعية القائمة على الأخذ بالمبدأ التجريبي في البحث الاجتماعي، مؤيداً طريقة الملاحظة، ومهاجماً طريقة الاستبطان التي يستخدمها علم النفس التقليدي[1].

(3) تحديد مفهوم القوانين الاجتماعيّة كخطوة أولى لصيانة النظريات الاجتماعيّة العلميّة.

(4) التحليل البنائي الوظيفي للنظم الاجتماعيّة، والبحث التاريخي لاتجاهات التطور الاجتماعي.

(5) وضع الأسس المنهجيّة لعلم الاجتماع بوصفه نظاماً علمياً، وتحديد مناهجه والطرق الملائمة لدراسة الظواهر الاجتماعيّة[2].

---

(1) د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، مصدر سابق، ص 581 ـ 582.

(2) Hinkle, R.: The Development of modern sociology, New York, Random house, 1963, p. 6.

خلاصة أفكار كونت الوضعية

(1) دعا إلى تحقيق الوحدة العقلية التي تقود إلى الوحدة السلوكية والمعرفية، وتقود بالضرورة أيضاً إلى رؤية مشتركة بين بني الإنسان. وتدمج القوتين الروحيّة والزمنية في قوة واحدة، فتخفف بذلك من حدّة الصراعات القائمة بين التصورات المثالية للمجتمع، والظواهر الاجتماعية والتصورات الواقعية للمجتمع[1].

(2) ربط كونت بين النظام والتقدم، رغم أنه ركز على النظام على حساب التقدم، واعتبر الاتساق العام في المجتمع هو أساس النظام والتقدم. فالإستاتيكا الاجتماعية هي دراسة لارتباط الظواهر بعضها بالبعض الآخر. وأجزاء المجتمع لا يمكن أن تفهم منفصلة عن بعضها كما لو كان لكل منها وجود مستقل[2].

(3) أشار كونت إلى مبدأ تساند الظواهر الاجتماعية. بمعنى أن جميع النظم الاجتماعية والمعتقدات والأخلاقيات التي توجد في المجتمع ترتبط ارتباطاً متبادلاً بينها. ولذلك ينبغي إذا أردنا تفسير إحداها، أن نكتشف أولاً ذلك القانون الذي يحدّد كيفية ارتباط هذه الظاهرة بجميع الظواهر الأخرى[3].

(4) يتضمن النسق الاجتماعي ثلاثة أنماط أساسيّة كبرى من الغرائز هي:

---

(1) د. علي الحوات، مصدر سابق، ص 76.

(2) أليكس إنجلز، مقدمة في علم الاجتماع، الطبعة الخامسة (القاهرة، دار المعارف 1981) ص 35.

(3) د. محمد عاطف غيث، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، مصدر سابق. ص 138.

(أ) غرائز المحافظة على النوع (الغرائز الجنسية والحاجات المادية).

(ب) غرائز تحسين الأوضاع (العسكرية والتصنيع).

(جـ) الغرائز الاجتماعية (الترابط والاحترام والحب الشامل)، وتقع في موقع وسط من غرائز الغرور والتفاخر[1].

(5) المجتمع هو صانع الفرد، ومن ثم يجب أن نخضع الفرد للمجتمع خضوعاً تاماً. وبناء على ذلك فإن وحدة الدراسة في علم الاجتماع وعند كونت، هي الجماعة وليس الفرد[2].

---

(1) د. معن خليل عمر، ثنائيات علم الاجتماع، مصدر سابق، ص 50.

(2) د. أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكيّة والنقدية، مصدر سابق، ص 80.

3 ـ هربرت سبنسر

الإتجاه التطوري وعلم الاجتماع الوضعي

لم تكن حياة الفيلسوف الإنكليزي هربرت سبنسر (1830 ـ 1903) تختلف كثيراً عن حياة الفلاسفة الآخرين من حيث تأثرهم بالبيئة الاجتماعية والعلمية السائدة في عصرهم، رغم أن لكل مفكر خصوصيته العلمية، وتأثره الفكري بزملائه ممن سبقوه في مجال التنظير والاجتهاد. فقد تأثر سبنسر على ما يبدو بالعلوم الحياتية أكثر من تأثره بواقعه الاجتماعي، على عكس سان سيمون وأوجست كونت اللذين تأثرا بأوضاع المجتمع الفرنسي وتناقضاته قبل الثورة الفرنسيّة.

ويبدو أن سبنسر قد تأثر بشكل واضح بالعالم أوجست كونت، حتى أن كتابه الأول (الإحصاء الاجتماعي) عام 1850 يحتوي على أفكار اجتماعية شبيهة بأفكاره. ومع ذلك يمكن القول بأن سبنسر قد بنى فلسفته أو نظريته الاجتماعيّة على أساس بحوثه في العالم المادية، وهي البحوث التي استنتج منها قوانينه التطورية.

ولم تكن أفكاره في أيامه محط أنظار واهتمام الأوساط العلميّة الجامعيّة بسبب فشله في تلقي الدراسات الجامعيّة. وقد درس في منزله، ولم يذهب يوماً في حياته إلى مدرسة من المدارس، وقد كان من هذه الناحية شبيهاً بمعاصره المفكر الكبير جون ستيوارت ميل.

بدأ بدراسة الميكانيكا، ثم أصبح مهندساً للسكك الحديدية في برمنجهام بلندن عام 1937، ثم استقال من هذه الوظيفة لكي يعمل كمساعد محرّر في مجلة «الاقتصادي». ثم ألّف أول كتبه في «الإحصاء الاجتماعي» عام 1850،

ثم نشر سنة 1863 كتابه عن «المبادىء الأساسية» ثم «مبادىء الحياة» سنة 1876 و«مبادىء علم النفس» سنة 1872 و«دراسة علم الاجتماع» سنة 1873 ثم كتابه الأخير سنة 1893 وهو «مبادىء علم الأخلاق»[1].

وكانت مؤلفاته هذه مرآة صادقة للفكرة التي تشبعت بها نفسه وتبلورت في تفكيره وهي «فكرة النشوء العضوي والتطور» فحاول تطبيقها على المجتمع الإنساني[2].

وتعتبر مؤلفاته الاجتماعية بالذات (مبادىء علم الاجتماع) و(السكون الاجتماعي) و(دراسة علم الاجتماع) و(التطور الاجتماعي) نقطة تحول كبيرة في أفكاره التطورية، حيث أكد من خلال هذه المؤلفات على نقطتين أساسيتين هما: الدراسة العضوية للمجتمع والتكامل الاجتماعي بين المؤسسات البنيوية، أما النقطة الثانية التي أغناها سبنسر فهي التطور الاجتماعي أيّ المراحل الحضارية التطورية التي يمر بها المجتمع نتيجة تشعّب وتعقد الحياة.

ونستطيع القول بأن نظرية سبنسر التي استندت على نظرية داروين في النشوء والارتقاء تقوم على أساس فكرتين هما[3]:

1 - التباين: ويقصد بذلك الانتقال من المتجانس إلى اللامتجانس. فالحياة تميل إلى التخصص والتفرد، حيث أصبح التخصص الغاية القصوى التي يصل إليها الكائن في ارتقائه، وأن هذا الارتقاء والتطور كان دائماً مصحوباً بالانتقال من التعميم غير المحدود إلى التخصص المحدود، ومن التماثل المطلق إلى التباين المتعدّد.

---

(1) أخذت هذه السيرة الحياتية والعلمية لسبنسر من كتاب: د. حسن شحاتة سعفان، تاريخ الفكر الاجتماعي والمدارس الاجتماعية، الطبعة الرابعة، (القاهرة: دار النهضة العربية 1975) ص 77.

(2) د. أحمد الخشاب، مصدر سابق، ص 503.

(3) المصدر سابق، ص 507 ـ 508.

2 ـ التكامل: وهذه الظاهرة تسير جنباً إلى جنب مع ظاهرة «التباين» بمعنى أن التعدد أو التخصص لا يؤدي إلى الانتقال والانعزال والإكتفاء الذاتي. ولكن يؤدي إلى التضامن والتماسك واعتماد الأجزاء والوظائف بعضها على البعض الآخر. فلا تستطيع إحداها أن تغني نفسها عن الأخرى، وفقاً لمبدأ توزيع العمل البيولوجي والفزيولوجي بالنسبة للكائن الحي، وطبقاً لمبدأ التضامن والتكامل الاجتماعي بالنسبة للحياة الاجتماعية.

وخلاصة فكرة سبنسر، هي أن المجتمع عبارة عن كائن عضوي أو مركب عضوي يشبه الجسم الحي، وعناصر المجتمع وهيئاته تشبه نظائرها في الجسم الحي، حيث هناك تشابه بين المجتمع وبين الجسم الحي من ناحية التركيب الداخلي.

نظرية سبنسر الاجتماعية

طرح سبنسر نظريته الاجتماعية في كتابه «مبادىء علم الاجتماع» من خلال نقطتين هما: نظرية التطور الاجتماعي والنظرية العضوية للمجتمع. وتتلخص هذه النظرية البيواجتماعية أو العضوية بتشبيه المجتمع بالكائن الحيواني الحيّ. فكما للمجتمع أجهزة اجتماعية تسمى المؤسسات، وكيانات اجتماعية تسمى المنظمات، فإن هذه الأجهزة الاجتماعية تشبه إلى حد بعيد أجهزة الكائن الحيواني المتكونة من أجهزة وأعضاء كالجهاز الهضمي وجهاز التنفس وجهاز الدوران والجهاز العصبي. وكلاهما (أجهزة الكائن الحي والمجتمع) مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض. أيّ أن المؤسسات البنوية شبيهة بالتكامل العضوي بين الأجهزة الفيزيولوجية للكائن الحيّ[1]. وهذا يعني

---

(1) Spencer, H.: First principles of a new system of philosopy, New York, Dewitt Revolving Fund, 1958 - Section, p. 394.

أن أيّ تغيير في المؤسسات ينعكس على بقية المؤسسات البنيوية، وبالتالي يحدث ما يسمى بالتغير أو التحول الاجتماعي. وتعتمد نظرية سبنسر الاجتماعية على موضوع التطور والارتقاء الاجتماعي المستعار من علم الأحياء، والذي سبق أن استعمله داروين في كتابه أصل الأنواع. حيث تقوم فكرته على أن الكائنات الحيّة ومن ضمنها الإنسان تتطور عبر العصور من الشكل البسيط إلى المعقد، ومن المتخلف إلى المتقدم والراقي.

ويرى سبنسر بأن الارتقاء الاجتماعي هو بمثابة تقدم الحياة على الأرض خلال عملية واحدة تسمى الارتقاء، وأن أصل نشوء المجتمع يرجع إلى عامل التكاثر السكاني الذي يتطلب قوانين لتقسيم العمل والتخصص، ومن ثم نشوء الفروع المختلفة للحياة الاجتماعية التي تنظمها الأعراف والقوانين الاجتماعيّة.

خلاصة أفكار سبنسر

(1) أضاف سبنسر شيئاً جديداً إلى المفهوم الوظيفي للمجتمع، حينما عقد مماثلة وظيفيّة بين العمليات التي توجد في الكائنات العضوية، وتلك التي يتضمنها المجتمع. يضاف إلى ذلك أنه عمل على تكوين نوع من التصنيف التطوري للمجتمعات يشبه تصنيف الكائنات العضوية من حيث تفاوت درجات كل منها في التعقيد البنائي.

(2) يرى سبنسر أن نمو الطبقة الاجتماعية يأتي من خلال انقسام أجزائها داخل البناء الاجتماعي حسب دخلها ومهنتها ورسها وثقافتها ووعيها ضمن إطارها. فتصبح هناك دخول عالية وواطئة ومهن ذات مكانة عالية وواطئة أيضاً، مما يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين متمايزتين في الدخل والمهنة والوظائف الاجتماعية[1].

---

(1) د. معن خليل عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، مصدر سابق، ص 106.

(3) النزعة الوضعية تقوم ـ حسب رأيه ـ على مبدأ التكامل اللامتجانس، وعلى القاعدة العضوية. فالمجتمع عنده ينمو من التجانس وينتهي باللاتجانس، ومن الاتحاد إلى الإنقسامات المتعددة والمتناقضة.

(4) كان لسبنسر السبق في وضع بعض أسس نظرية التطور. فقد آمن بقوانين الطبيعة باعتبارها جاءت لهدف أساسي هو التخلف من الضعفاء واستمرار الأقوياء. كما ينعكس هذا في مبدأ الصراع والبقاء للأصلح. فكانت أفكاره هذه أساساً للنظرية التي تسمى بالداروينية الاجتماعية التي تقوم على فكرة ترك الأمور للطبيعة وعدم التدخل في مسيرتها من مبدأ تقبل الواقع كما هو، وتبرير وجوده[1].

(5) يعتقد سبنسر بأن تنظيم المجتمع يتطلب وجود مؤسسة الحكومة أو الدولة، فهناك مظهران للتنظيم الاجتماعي والسياسي: المظهر الأول هو التنظيم التلقائي الذي ينشأ الحياة الاجتماعية، وهو عادة يوجد في المجتمع البسيط مثل تنظيم الأسرة وسلطة الأب، وسلطة العشيرة أو القبيلة. أما النوع الثاني من التنظيم فهو تنظيم معقد ومقصود، وهو الذي تنشئه الحكومة أو السلطة السياسيّة في المجتمع للضبط الاجتماعي بهدف وحدة وتكامل المجتمع[2].

---

(1) إبراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع (عمان: دار الشروق، 1999) ص 21.

(2) د. علي الحوات، النظرية الاجتماعية، مصدر سابق، ص 82.

4 ـ إميل دوركهايم
نقد الاتجاه الوضعي

ولد إميل دوركهايم (1858 ـ 1917) في مدينة إبنسال بمقاطعة النوج شرق فرنسا بالقرب من الألزاس، من أبوين حاخامين، وكيهودي منتمٍ لمنطقة الألزاس، فقد التحق بمدرسة المعلمين العليا سنة 1879 حيث تخصص في الدراسات الفلسفية، واهتم بفلسفة التربية، وعهد إليه بتدريس التربيّة في جامعة بوردو. ثم تقدم برسالته للدكتوراه إلى جامعة السربون في موضوع تقسيم العمل الاجتماعي عام 1893، والتي تضمنت أهم أفكاره حول الظاهرة الاجتماعيّة[1]. وقد شق طريقه الفكري خارج النظام الأكاديمي منذ البداية. وإن انتهى إلى السيطرة عليه من خلال احتلاله لكرسي الأستاذية بجامعة باريس بحيث أورثته هذه النشأة، وهذا الأسلوب في الحياة، اهتماماً خاصاً بالدين والأخلاق، وتركيزاً فعالاً على الطابع العملي للجهد العلمي.

وأهم ما يميز فكر دوركهايم هو قدرته على التطور التاريخي ضمن مراحل زمنيّة، والتحاور مع ثلاثة اتجاهات فكرية: الفكر النفعي الفردي، والفكر الإشتراكي، ثم الفلسفة الوضعيّة بإطارها المحافظ.

وخلاصة القول بأن دوركهايم أسس بناءً نظرياً نتيجة لحواره مع قضايا عصره بحيث اتسم هذا البناء بالأبعاد الأساسية التالية[2]:

---

(1) د. عبد المجيد عبد الرحيم، تطور الفكر الاجتماعي، مصدر سابق، ص 204 ـ 205.
(2) د. علي ليلة، مصدر سابق، ص 231 ـ 232.

1 ـ تحرك من موقف سلبي نقدي بالنسبة للفردية النفعيّة، أو بالنسبة للوضعيّة التي حاولت تفسير الواقعة الاجتماعية بالنظر إلى عوامل البيئة والوراثة. بحيث أصبح العامل الاجتماعي هو المقولة الجوهرية التي تحولت في ما بعد إلى موقف إيجابي، حيث أصبح العامل الاجتماعي المسؤول عن مظاهر أساسيّة للظاهرة أو الواقعة الاجتماعية.

2 ـ رفض المداخل الفردية التي تستند إلى الأفراد ـ في وجودهم الأمبيريقي ـ عبء إنشاء النظام الاجتماعي، حيث الأفراد نواتج وليسوا مقدمات له. ولذلك يرفض دوركهايم إمكان أن يكتسب المجتمع خصائصه من واقع خصائص الأفراد المكونين له. وبالتالي فهو يرفض المنهج الجمعي، حيث التأكيد على الجماعة لا على الأفراد.

3 ـ ينتقد منطق الحتميات التي سادت عصره. فهو يرفض الحتمية الثقافية (هيجل) والحتمية الاقتصادية (ماركس) إضافة إلى رفضه الحتميات التي سادت عصره لكونها خارجة عن الطبيعة الاجتماعية للإنسان.

علاقة دوركهايم بالوضعيّة

هناك آراء خلافية متعدّدة طرحت بشأن علاقة دوركهايم بالوضعيّة. فمن قائل: إنه بدأ وضعياً صارماً وانتهى نهاية مثالية واضحة. ومنهم من يعتقد بأنه كان وسطياً بين الوضعية والمثالية. وإذا جاز التعبير فإنه كان وضعياً في اتجاهاته الفكرية العامة رغم اختلافه في بعض الجوانب الفلسفية للاتجاه الوضعي من ناحية المنهج ودراسة الواقع الاجتماعي.

ويمكن إبراز أهم الانتقادات التي وجهها دوركهايم للوضعيّة، وخاصة أفكار سان سيمون وأوجست كونت. وهذه الانتقادات هي:

(1) عاب على الاتجاه الوضعي تفسيره للعوامل الدافعة للسلوك الاجتماعي

في إطار بناء المجتمع، حيث التأكيد على أهمية العوامل البيئية والبيولوجية والنفسية، فهو يرى بأن خضوع الإنسان في إنجازه لسلوكه يعود إلى البيئة الاجتماعية. فالوراثة تفقد فاعليتها كلما تقدم الذكاء الإنساني. ووجود الإنسان يعتمد على أسباب اجتماعية وليس عوامل البيئة.

(2) إختلف دوركهايم من ناحية المنهج مع الاتجاه العضوي. فهو يركز على قضية النظام باعتبارها ضرورية للمرحلة، ويختار العمل أساساً في إطار الإستاتيكا الاجتماعية. بينما الاتجاه العضوي يقسم علم الاجتماع إلى استاتيكي (المورفلوجيا) وديناميكي (يهتم بقضايا التغير والتطور).

(3) إنتقاده للنزعة التنبؤية اليوتوبيّة التي كانت الأساس في الفكر الوضعي. فهو يعتقد بأن العلم لم يصل إلى مرحلة من النضج بحيث يمكن أن يتنبأ بالمستقبل. ولذلك فإنه لم يعر أهمية للتقدم مثلما فعل كونت، وإنما ركز على النظام. وبهذا يكون دوركهايم قد أجهض النظرة التطورية للوضعيّة وقلب مفهومها عن الماضي رأساً على عقب.

(4) أضفى دوركهايم طابع العلمانية على العلم. فإذا كان كونت وسان سيمون قد ربطا علم الاجتماع بالدين، فإن دوركهايم عالج الدين كظاهرة اجتماعيّة مثل كل ظواهر المجتمع[1].

ورغم الاختلاف مع الوضعية، فإن فكر دوركهايم ونظريته الاجتماعية في النظام الاجتماعي لا تلغي انتماءه للاتجاه الوضعي؛ حيث أن مؤلفاته الأولى (تقسيم العمل الاجتماعي) و(قواعد المنهج في علم الاجتماع) تعبّر بشكل حقيقي على التزامه بالوضعيّة. وهذا ما يتجسد في أكثر من حقيقة فكرية: دعوته إلى أن يصبح علم الاجتماع علماً؛ بمعنى البحث عن القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية، واعتبار المجتمع واقعاً أو حقيقة مفسرة

(1) د. أحمد زايد، مصدر سابق، ص 86.

لذاتها. إضافة إلى تأكيده على أن الأفكار أو القيمة الأخلاقية هي العنصر الأساسي الذي يحافظ على تماسك المجتمع، حيث أن هذه الأفكار تشكل نوعاً من الضمير الجمعي الذي يكون وظيفته الأساسيّة المساعدة على تكامل تفاعلات النسق.

نظرية دوركهايم الاجتماعية

تناول دوركهايم في نظريته الاجتماعية العديد من المجالات والظواهر الاجتماعية التي شكلت إطاراً لنظريته الاجتماعية. ويمكن إبراز أهمها من ناحية تأثيرها على بلورة النظريات الاجتماعية المعاصرة.

أولاً: النظام الاجتماعي: الفرد والمجتمع

يرى دوركهايم أن المجتمعات ما هي إلاّ أنساق اجتماعية مكونة من تنظيمات أو مؤسسات اجتماعية باعتبارها تتكون من مجموعة من الأفراد والجماعات التي تسعى لتحقيق أهدافها في البقاء والاستمرار، حيث تتفق أفكاره هذه مع أوجست كونت وهربرت سبنسر، فكلاهما يرى أن المجتمعات تتكون من الأنساق الاجتماعية، وضرورة وجود الشعور العام والمشترك بين الأفراد والجماعات من أجل تكوين المجتمعات. إلاّ أن دوركهايم ينفرد عنهما بأنه جعل مهمة علم الاجتماع هي دراسة المجتمع وتنظيماته المختلفة، ومعالجة الحقائق الاجتماعية على أنها «أشياء»، مؤكداً ذلك في كتابه «قواعد المنهج في علم الاجتماع» بقوله «مهما يكن من شيء فإن الظواهر الاجتماعية (أشياء)، ويجب أن تدرس على أنها «أشياء وإذا أردنا البرهنة عن حذف هذه القضية فلسنا في حاجة إلى دراسة طبيعة هذه الظواهر دراسة فلسفيّة أو إلى مناقشة أوجه الشبه بينها وبين الظواهر الطبيعيّة الأقل مرتبة منها في الوجود. ويكفي في هذه الحال أن نعلم أن هذه الظواهر هي المادة الوحيدة التي يمكن

اتخاذها موضوعاً لعلم الاجتماع. فإن الشيء هو حقيقة ما يقع تحت ملاحظتنا، أو هو ما يقدّم نفسه لها، أو هو بالأحرى ما يفرض نفسه عليها فرضاً»[1].

كما اهتم دوركهايم بموضوع «النظام الاجتماعي». أيّ تحقيق النظام والبحث عن أنماط جديدة من التفاعل ومشاعر التضامن داخله، والميكانيزمات التي تفرض النظام عندما تتحقق أعلى درجة من التضامن داخل المجتمع، ونعني به التضامن العضوي.

فهناك مجتمعان: مجتمع التضامن الآلي، ومجتمع التضامن العضوي. الأول يتميز بأنه ساذج وبسيط وغير معقد التركيب، ووظائفه بسيطة، ولا يعتمد على تقسيم العمل، وتسيطر عليه التقاليد والعادات، وهو يمثل المجتمعات البدائية. أما المجتمع الثاني فإنه يتميز بالتعقيد وبوضوح الوظائف، وبوجود التخصص وتقسيم العمل، ويعتمد في نظامه الاجتماعي على قوة القانون، كالمجتمع الصناعي والحضري.

نشأة النظام الاجتماعي عند دوركهايم

يرى دوركهايم بوجود إشكاليات في نشأة النظام الاجتماعي وهي:

(1) موضوع علاقة الفرد بالمجتمع. حيث أن المجتمع عنده، أسبق من الفرد، وهو الذي يتحكم بمساراته الفكرية والأخلاقية. وهذه السيطرة لا تتم من خلال الصراع وتغير المجتمع وإنما من خلال التخصص وتقسيم العمل وهما اللذين تؤديان إلى سعادة الإنسان.

---

(1) إميل دوركهايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم والسيد محمد بدوي، الطبعة الثانية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1988) ص ص 50، 70.

(2) إهتمامه بالسلوك التنظيمي في إطار نظام اجتماعي ملائم، حيث التركيز على تأسيس النظام بين عناصر النسق. والكشف عن عناصر النظام وتحليلها داخل بناء الشخصية الفردية ذاتها. ولذلك ميّز بين ما هو «فردي» و«اجتماعي» وبين «الفرد» و«المجتمع».

(3) تأكيده على أسبقية وجود النسق الاجتماعي على الفرد. فالفرد لكي يكون إنساناً فإنه ينبغي تأسيس البعد المعياري في بناء شخصيته، وهو ما يفترض وجود أخلاق مجتمعية أساساً.

(4) ينزع دوركهايم عن الفرد شرف تأسيس النظام الاجتماعي[1].

ثانياً: تقسيم العمل والتضامن الاجتماعي

برزت النزعة الوظيفيّة عند دوركهايم بشكل واضح من خلال كتاباته حول نظام تقسيم العمل وعلاقته بظاهرة التضامن الاجتماعي والشعور الجمعي. فقد كان البعد الأساسي للمجتمع عنده هو درجة التخصص فيه أو ما أطلق عليه تقسيم العمل، حيث فرق بين نموذجين أساسيين للمجتمع استناداً إلى مدى تقدم تقسيم العمل. النموذج الأول يقوم على ما أطلق عليه التضامن الآلي، والثاني يرتكز على التضامن العضوي. حيث وجد سيادة نظام تقسيم العمل في جميع أنواع المجتمعات الإنسانية، إلاّ أنه يختلف من مجتمع إلى آخر. فقد يسود المجتمعات البدائية والجماعات الأولية نظام تقسيم عمل بسيط غير معقد قائم على التضامن الاجتماعي الميكانيكي، حيث شخصية الفرد مذابة في شخصية المجتمع. بينما يسود المجتمعات الصناعية والحضرية نظام معقد ومركب، مما سبب ظهور التضامن الاجتماعي العضوي الذي يسمح بحركة كبيرة للفرد من حيث التعبير عن حريته وفرديته، وبالتالي يصبح

(1) د. علي ليلة، مصدر سابق، ص 287 ـ 288.

المجتمع أكثر ديناميكية.

وهو بذلك يكون أحال مشكلة الصراع إلى مشكلة تباين في الأدوار يؤدي إلى التضامن. فالوظيفة الأساسيّة لتقسيم العمل - برأيه - هي تحقيق التضامن في المجتمع أو تحقيق التكامل أو استعادته. ففي المجتمعات البسيطة التي لا تعرف تقسيم العمل يكون التضامن آلياً يستمد قوته من الضمير الجمعي والقانون القهري، بينما في المجتمع العضوي فإن القانون التعويضي يحل محل القانون القهري. وبهذا يجرد دوركهايم مفهوم تقسيم العمل من كل علاقات السيطرة والصراع مثلما هو عند كارل ماركس[1]. وهذا يعني بأن دوركهايم أضاف فكرة جديدة إلى النزعة الوضعيّة وهي العامل النفسي (الشعور الجمعي).

هذا وتعتبر فكرة دوركهايم عن التضامن الاجتماعي من أهم القضايا التي عالجها في إطار تحليله لظاهرة تقسيم العمل والتخصص، خاصة تصوراته حول دراسة التغيرات التي حدثت على المجتمع الصناعي الحديث. ويرى بأن هناك عوامل وأسباباً تؤدي لزيادة تقسيم العمل وتطوره، حيث أن زيادة السكان وكثافتهم هي من أهم هذه العوامل، بالإضافة إلى تكوين المدن الحديثة وزيادة التحضر، وكذلك التطور السريع في وسائل النقل والمواصلات من ناحية، والهجرة والحراك الاجتماعي، والبيئة الاجتماعيّة، والظروف الطبيعية في المجتمع من ناحية أخرى[2].

ثالثاً: الظاهرة الاجتماعيّة

يعتقد دوركهايم بأن الظاهرة الاجتماعية تنشأ نشأة تلقائية مستقلة، فهي

---

(1) د. أحمد زايد، مصدر سابق، ص 87 - 88.

(2) عبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع التنظيم، تقديم محمد عاطف غيث، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1988). ص 128 - 130.

ليست من صنع فرد أو بضعة أفراد مجتمعين، بل هي نتاج التجمع في ذاته حيث ينبغي للفرد أن يخضع لها ويتمثلها ويكيف سلوكه وعلاقاته طبقاً لما تمليه عليه التشريعات الاجتماعيّة والسياسية والاقتصادية بقصد الابتعاد عن العقوبة الاجتماعيّة.

ويؤكد دوركهايم بأن للظاهرة الاجتماعية صفات في ذاتها ـ خاصة بها ـ ولها صفات مشتركة مع غيرها من الظواهر. ومن أهم هذه الصفات الذاتية للظاهرة الاجتماعية ما يلي:

(1) تنشأ بنشأة المجتمع، وهي بذلك ظواهر إنسانية لها كل صفات الإنسان

(2) الظواهر الاجتماعية عبارة عن أساليب وقوالب للتفكير والعمل والإنسان.

(3) الظواهر الاجتماعيّة شيئيّة لها صفة الخارجيّة، أي تقع خارج شعور الفرد، وهي لها خاصية الانتقال من جيل إلى جيل، ولا تتبدل، وتتغير إلاّ في حدود ضيّقة، وهي أسبق من وجود الفرد[1].

(4) من الضروري لشرح الظاهرة الاجتماعية أن نفصل بين «السبب الكافي» الذي أوجدها وبين ما تقوم به من وظائف[2].

ويرى بعض الباحثين[3] بأن دوركهايم اعتمد في دراسة الظاهرة الاجتماعيّة على طريقة العالم الإنجليزي جون ستيوارت ميل المعروفة باسم «طريق التلازم في التغيير أو طريقة التغيير النسبي»، حيث ترتكز على المبدأ الآتي: تكون هناك علاقة سببيّة بين أية ظاهرتين اجتماعيتين متى كان بين الظاهرتين تلازم، بحيث إذا حدث أيّ تغيير في إحداها استلزم حتماً تغيراً

---

(1) د. علي الحوات، النظرية الاجتماعيّة، مصدر سابق، ص 11.

(2) آلان سوينجورد، تاريخ النظرية في علم الاجتماع، ترجمة السيد عبد العاطي السيد، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1996) ص 157.

(3) د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي مصدر سابق، ص 595.

موازياً له في الأخرى، وقد طبق دوركهايم هذه الطريقة على دراسته لظاهرة الانتحار وصلتها بالظواهر الدينية والأخلاقية.

خلاصة أفكار دوركهايم الاجتماعية

1 - يعتقد دوركهايم بأسبقية المجتمع على الفرد وقهره له. فالمجتمع له صفة الخارجيّة والقوة، وهو واقع مستقل له خصائصه المميزة التي لا توجد في أيّ شيء آخر، والتي تختلف عن تجسيداتها الفردية.

2 - يستند البناء الاجتماعي على عمليات أساسيّة هي التوازن والاستقرار والتكامل.

3 - الظواهر الاجتماعية مستقلة عن الفرد ولها وجود بذاتها، تدرس وتنشر بظواهر اجتماعية أخرى، وليست بمتغيرات فردية أو نفسيّة أو بيولوجيّة، لذلك يمكن ملاحظتها.

4 - المجتمع هو الذي يفرز الدين كتصور جمعي، يكون له من السلطة الأخلاقية ما للمجتمع ذاته. وتتمثل الوظيفة الرئيسيّة للدين في تحقيق التضامن الاجتماعي وتدعيمه والمحافظة عليه.

5 - التفاعل الاجتماعي عند دوركهايم تحكمه الحتمية الاجتماعيّة التي لها الدور البارز في تشكيل الطبيعة البشرية.

6 - يرى أن المجتمعات ما هي إلاّ أنساق اجتماعيّة مكونة من تنظيمات أو مؤسسات اجتماعية باعتبارها تتكون من الأفراد والجماعات التي تسعى لتحقيق أهدافها في البقاء والاستمرار.

7 - تأكيده على «القيم الجمعيّة» ودورها في الضبط الاجتماعي، وكذلك على ضرورة الوجود الاجتماعي والأهمية القصوى للتضامن الاجتماعي.

5 ـ خلاصة ونتائج

تناول هذا الفصل الجذور التاريخية للفكر الوضعي وتطوره، ومحاولة فهم تأثير البيئة الاجتماعية والسياسيّة والاقتصادية على بروز النظرية الوضعيّة. وتحليل أفكار ومساهمات رواد الوضعيّة (كونت وسبنسر ودوركهايم) على خلق مفاهيم جديدة وتصورات فكرية متقدمة تلبي التطورات العلميّة التي شهدها القرن السابع عشر، خاصة وأن الاتجاه الوضعي إتخذ من العلوم الطبيعيّة منطلقاً له لتأكيد أن ظواهر الاجتماع تخضع لذات القوانين التي تحكم ظواهر العلوم الطبيعيّة الأخرى.

ويمكن إيجاز أبرز أفكار الفصل الثالث بالنقاط الآتية:

أولاً: نشأ النموذج الوضعي في علم الاجتماع بتأثير عوامل عديدة سادت المناخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في القرن التاسع عشر نتيجة انهيار النظم الاجتماعية في أوربا، وانفجار الثورات السياسيّة، والتطور الصناعي الذي شهدته المجتمعات الأوربيّة، وظهور الاتجاهات الفلسفيّة العديدة وتقديمها لبعض الحلول لمشكلات المجتمع والثورة الصناعيّة.

ويمكن إبراز أهم المعطيات التي جاءت بها هذه الاتجاهات، وتأثيرها على أفكار الإتجاه الوضعي، وهي:

1 ـ الإيمان بالمذهب الطبيعي، أي افتراض أن العالم الطبيعي يخضع لقواعد العليّة.

2 ـ العقلانية، أيّ افتراض أن الكائنات البشرية عقلانية في سلوكها.

3 ـ التطور الاجتماعي، أيّ افتراض أن المجتمع يسير في تطور دائم.

4 ـ الإصلاح الاجتماعي، أيّ افتراض أن التقدم الاجتماعي هو الهدف الإنساني.

5 ـ أهمية الالتزام بإرادة المجتمع العامة (النزعة المحافظة في مضمونها).

6 ـ الاتجاهات الفلسفيّة كانت تمثل الصفوة المفكّرة من الطبقة العليا، والتي كانت آراؤها وأفكارها عن المجتمع محافظة وشمولية وتكاملية[1].

ثانياً: كان الاتجاه العضوي يمثل اتجاهين أساسيين هما: الاتجاه الأول هو الطبيعي، حيث كان كونت وسبنسر أفضل من يمثلها. وتقوم فكرة الاتجاه الطبيعي على وجود عدد من القوانين الطبيعيّة التي تساهم بدور أساس في تنظيم المجتمع؛ فالمجتمع كل عضوي متطور ينتهي إلى المرحلة الوضعيّة أو الصناعيّة. أما الاتجاه الثاني فهو نزعة النسق الشمولي المتكامل التي تعتبر المجتمع نسقاً عضوياً تحكمه قوانين طبيعية، وأساس هذا النسق تقسيم العمل أو بناء الأدوار الذي يقوم عليه النسق المعياري.

ثالثاً: تؤكد معظم الإسهامات الفكرية (لكونت وسبنسر ودوركهايم) على نقاط جوهرية وهي ضرورة المحافظة على المجتمع وتماسكه بعد فترات التفكك السياسي والاجتماعي والتنظيمي بصفة عامة واهتمامهم بالنواحي الأخلاقيّة من أجل إصلاح المجتمع وتطوره. ولكن هذا لا ينفي القول بأن لكل عالم خصوصيته في التفكير والمعالجة. وأكثر ما يؤخذ على إسهاماتهم النظرية أنها اتسمت بالنزعة الأيديولوجية المحافظة، حيث إنهم إذا تحدثوا عن التطور فقد قصدوا به ذلك التطور الذي تمر به شكل خطي نحو التقدم. بل إن بعضهم لم يكن واضحاً في مفهومه للتطور؛ فقد «أخطأ سبنسر خطأ بالغاً حينما اعتقد أن مفهومه عن التطور يلائم كافة الظواهر الطبيعيّة والكيميائية

---

(1) جراهام كينلوتش، تمهيد في النظرية الاجتماعية ـ تطورها ونماذجها الكبرى، ترجمة د. محمد سعيد فرح (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995) ص 71 ـ 72.

والسيكولوجية، والاجتماعيّة»[1].

رابعاً: إن حقيقة النزعة الوضعيّة التي نجدها عند كونت وسبنسر ودوركهايم ظهرت كانعكاس للواقع الاجتماعي الذي عاشه كل واحد منهم في تلك الفترة.

ويمكن تلخيص أفكارهم بالنقاط الآتية:

1 ـ توصل كونت إلى النزعة الوضعية نفسها من خلال التناقضات الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة التي كان يعيشها المجتمع الفرنسي قبل الثورة، لكنه لم يوضح ذلك في نزعته، بل عزل التناقضات والتصارعات الاجتماعيّة عن قانونه التطوري.

2 ـ تميزت نزعته الوضعية بانطلاقها من قاعدة عضوية دمجت بين الإتحاد والإنقسام اللذين يؤديان إلى نمو المجتمع وتطوره. فالمجتمع عنده ينمو من التجانس وينتهي باللاتجانس، ومن الاتحاد إلى الإنقسامات المتعدّدة والمتناقضة.

3 ـ أضاف دوركهايم عنصراً جديداً إلى النزعة الوضعيّة، وهو العامل النفسي (الشعوري الجمعي). وميّز بين نوعين من التضامن، التضامن العضوي والتضامن الميكانيكي. فجاء فكره حول نظام تقسيم العمل معبراً عن النزعة الوضعيّة، جامعاً بين الجانب الاجتماعي والنفسي، مؤكداً على التضامن والتكامل.

خامساً: نستنتج من ذلك بأن النظرية الاجتماعيّة في هذه المرحلة (الإتجاه الوضعي) قد أرست دعائم لنظرية اجتماعية تجاوزت مرحلة التفكير الخيالي

---

(1) محمد علي محمد، المفكرون الاجتماعيون: قراءة معاصرة لأعمال خمسة من أعلام علم الاجتماع الغربي (بيروت: دار النهضة العربية 1982) ص 89.

والميتافيزيقي، وأوجدت لها مكاناً بارزاً بين النظريات الاجتماعيّة. ومع ذلك فإن هذه النظرية تحتاج إلى الكثير من النقاش والنقد الذي يتمثل في:

1 ـ حاولت هذه النظرية أن تكتسب الصفة العلمية الموضوعيّة، والابتعاد عن الأحكام الشخصية والقيميّة. لكنها تطرفت في نزعتها عندما أرادت أن تضع قوانين ثابتة لمسيرة المجتمع وتقدمه، وتقيّم نتائجها على جميع المجتمعات الإنسانية.

2 ـ إن جوهر مفهوم النظرية التطورية العضوية قائم على أساس تطور الأصل البيولوجي للإنسان، ومن ثم تحولت إلى فكرة البحث عن الأصل التطوري للمجتمع والثقافة. وهذا المفهوم لا يستند إلى حقيقة علميّة؛ فهناك تباين واضح بين أصل الإنسان وأصل المجتمع. كما أنه من غير المعقول أن ترد سلوك الإنسان الاجتماعي إلى عمليّة ميكانيكيّة أو إلى قوانين عضوية مأخوذة من علوم الحياة والفسيولوجيا. وباختصار فإن هذه النظرية تريد أن تفصل الإنسان عن حركة مجتمعه، وتجرده من كل عوامل إنسانيته فكراً وممارسةً، بمعنى تأكيد انتفاء الإرادة البشرية في مواجهة فاعلية القوانين الاجتماعيّة.

3 ـ تحاول النظرية التطورية التاريخية عزل الملاحظة عن الفرض وذلك «من خلال اعتمادها على دراسة الظواهر والنظم الاجتماعية القديمة، أيّ الاعتماد على الملاحظات الإثنوجرافيّة التي قام بها الرحالة والمكتشفون في دراستهم للظواهر الاجتماعية. وهذا الاعتماد أضاف الاتجاه العلمي للنظرية التطورية، ذلك لأن الملاحظة لا تصبح علميّة إلاّ إذا فسرت في ضوء فروض أو قانون»[1].

---

(1) د. قباري محمد اسماعيل، قضايا علم الاجتماع المعاصر (القاهرة: منشأة المعارف، 1978) ص 121 ـ 122.

نماذج أسئلة الفصل الثالث

س1 : إشرح بالتفصيل الجذور الفكرية والتاريخية للاتجاه الوضعي، مبيناً تأثير تطور العلم والثورات السياسيّة في ظهور هذا الاتجاه.

س2 : قسم أوجست كونت علم الاجتماع إلى قسمين رئيسيين هما: القسم السكوني والقسم الديناميكي. إشرح أفكاره بهذا الخصوص. موضحاً تأثير المناخ السياسي والاجتماعي على نظريته الاجتماعيّة.

س3 : أكتب بنقاط أبرز أفكار كونت الوضعيّة.

س4 : تقوم نظرية سبنسر في النشوء والارتقاء أو في التطور على أساس فكرتين. وضح هاتين الفكرتين بالتفصيل.

س5 : أكتب باختصار عن أفكار كونت الآتية:

أ ـ نظرية التطور الاجتماعي.

ب ـ النظرية العضوية للمجتمع.

س6 : أكتب بنقاط مركزة عن أفكار سبنسر الاجتماعيّة.

س7 : وضح علاقة دوركهايم بالوضعيّة، ثم حدّد بنقاط أبرز انتقاداته للاتجاه الوضعي.

س8 : أكتب مذكرات مختصرة في موضوعات دوركهايم الآتية:

1 ـ تقسيم العمل والتضامن الاجتماعي.

2 ـ الظاهرة الاجتماعية.

3 ـ النظام الاجتماعي.

س9 : أكتب خلاصة ونتائج للاتجاه الوضعي من خلال قراءتك للفصل الثالث، ثم انقد الاتجاه الوضعي بنقاط مركّزة.